

# استرداد الأموال المهربة المتحصلة من جرائم الفساد المالي والإداري

## (دراسة مقارنة)

الباحث

طالب الماجستير عماد علي رباط

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور أحمد حمد الله

### ملخص:-

يعتبر الفساد المالي والإداري من الآفات الخطيرة التي تنهش المجتمعات بواسطة مختلف جرائم الفساد التي يرتكبها كبار موظفي الدولة بمناصبهم وحزبيتهم مستغلين النفوذ التي تخولهم الى ذلك ويرتكبونها بحرفته ونكاه دلخسون ان توجه أصابع الاتهام لهم لما يتفننون به في إخفاء ثمار جرائمهم سواء كان باستغلال النفوذ أو اختلاس الاموال العامة وغيرها باعتماد طرق ملتويه في تهريبها الى الخارج وإيداعها بحسابات بنكية محصنه بأسماء وهمية أو تداولها في سوق الأعمال بواسطة غسيل الأموال من خلال الانتماء الى مؤسسات استثمارية لا يظهرون فيها بشكل واضح في الصورة عن طريق شبكة بالغة التعقيد في العلاقات والحسابات والأرصدة ومن الصعب بل من المستحيل في بعض الأحيان تتبع الأصول المهربة اذا لم يتخذ إجراء فوري حيالها ومن الأمور المحيرة أن العراق بالرغم من حجم الأموال المهربة سواء قبل عام ٢٠٠٣ أو بعدها ورغم الحديث عن ضرورة ملاحقة الأموال المهربة الا انه لا تتوفر في العراق إحصاءات او تقديرات دقيقة لحجم تلك الأموال بالرغم من مصادقة العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ ووجود الأجهزة الوطنية المختصة بملاحقة الأصول العراقية المهربة واستردادها.

تكمن مشكلة البحث في تعدد النصوص القانونية المتفرقة التي تشير الى مسألة استرداد الأموال المهربة الا أنه لا يوجد هناك نظام قانوني موضوعي وأجرائي تكامل يعالج مسألة الإجراءات الواجب اتباعها في استرداد الأموال العراقية المهربة التي تتحصل من جرائم الفساد المالي والإداري لذلك يهدف الباحث الى

البحث في مفهوم الاسترداد و الجرائم التي يتحصل بواسطتها الاموال العامة وكيفية تهريبها والمعوقات على المستوى الوطني التي تعيق ملاحقة تلك الاموال والتحري عنها ثم البحث في المعوقات الواردة في الاتفاقية أعلاه والتشريع الداخلي لتلك الدولة المطلوب منها الاسترداد فضلا عن البحث عن الأليات الناجعة في استرداد الأموال المهربة المتبعة في الدول المتقدمة ونقل تلك التجارب الناجحة منها واقتراح تشريعها وطنيا من أجل الوصول الى الغاية المرجوة من هذا البحث .

